

Distr.: General  
11 March 2010  
Arabic  
Original: French

# الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة بوروندي

٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠

## استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

### التقرير المرحلي الرابع

### المحتويات

#### الصفحة

٢	أولا - مقدمة .....
٣	ثانيا - تقييم التقدم والاتجاهات .....
٣	ألف - الحكم الرشيد .....
١٠	باء - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية .....
١٣	جيم - قطاع الأمن .....
١٦	دال - العدالة وسيادة القانون .....
٢١	هاء - القضايا الاجتماعية والاقتصادية .....
٢٥	واو - التكامل الإقليمي .....
٢٧	زاي - تنسيق المعونة .....
٣١	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات .....



## أولا - مقدمة

١ - يقدم التقرير المرحلي الرابع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي سردا للتقدم المحرز في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولتحديات بناء السلام المتبقية لعام ٢٠١٠. ويتضمن التقرير أيضا توصيات لتسهيل رصد الخطوات المقبلة.

٢ - وقد أعدت مسودة هذا التقرير عندما وجد فريق تنسيق الشركاء ضرورة دمج هذين الإطارين الاستراتيجيين، وهما الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وهذا الدمج نتيجة هامة للجهود المبذولة لتوطيد السلام وخطوة إيجابية نحو "التنمية". ومع الدمج، تغيرت منهجية إعداد التقرير. كما حل دمج الوثيقتين مشكلة ضعف المشاركة في الأفرقة المواضيعية السابقة المنبثقة من الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي خلال إعداد التقريرين السابقين. وتم تحديد خمس من الأفرقة القطاعية العاملة داخل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وعددها ١٣ فريقا وإشراكها في العملية، كل في المجال الذي يخصه من مجالات الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وقامت الأفرقة القطاعية بصياغة التقارير المواضيعية بطريقة تشاركية، باستخدام التوصيات الواردة في التقرير الثالث في تموز/يوليه ٢٠٠٩، قبل إرسالها إلى لجنة الصياغة. وتتألف الأفرقة القطاعية، عموما، من ممثلي الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني والرابطات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والطوائف الدينية وأعضاء الباشنغنتاهي ومنظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الحكومة، لا سيما المجلس الوطني لتنسيق المعونة ووزارة الخارجية والتعاون الدولي. وبما أن هذه التركيبة ليست متوفرة في جميع الأفرقة المعنية القطاعية، بإعداد تقرير الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، فقد أتاحت الفرصة للمجتمع المدني والقطاع الخاص والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتاهي غير المثلة في الأفرقة القطاعية الخمسة لتقديم مساهمتها خلال اجتماعات المنتدى الاستراتيجي. وشارك أيضا رؤساء وأعضاء الأفرقة المواضيعية السابقة خلال هذه الاجتماعات.

٣ - وبالنظر إلى أن الأفرقة القطاعية المنبثقة من الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر كانت تعمل لأول مرة في سياق الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وضمن إطار زمني قصير جدا، لم تتبع العملية المعتادة لاستعراض مؤشرات التقييم وتحديدتها واختيارها ومن الصعوبات الأخرى التي تم مواجهتها الربط بين بعض المواضيع المشمولة بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام والمواضيع التي تتناولها الأفرقة القطاعية العاملة ضمن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. والواقع أنه لم يجز تناول بعض المواضيع، مثل العدالة الانتقالية واتفاق وقف إطلاق

النار. ودفعت المنهجية الجديدة المستخدمة في صياغة التقرير الرابع، بالتعاون مع الأفرقة القطاعية العاملة ضمن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، بعض الشركاء للسؤال عن ما إذا كان التقرير الحالي يغطي كل القضايا التي ينبغي معالجتها أم لا.

٤ - واجتمع أعضاء فريق الرصد والتقييم التابع لفريق التنسيق بين الشركاء للاتفاق على شكل التقرير والنهج الفكري لصياغته، وإقراره من قبل الهيئتين الاستشاريتين، وهما المنتدى الاستراتيجي (على المستوى التقني: المستشارون والمتخصصون في القطاعات) والمنتدى السياسي (على المستوى الاستراتيجي: وزراء وسفراء ورؤساء بعثات).

٥ - ورغم التحديات والقيود المتأصلة في أي عملية استعراض شاملة وتشاركية تنطوي على مجموعة واسعة من الأشخاص والمؤسسات من خلفيات مختلفة، يتم تزويد القراء بالمعلومات الضرورية لتمكينهم من تقدير الوضع والتحديات والمجالات التي ينبغي أن تنفذ فيها أنشطة في المستقبل من أجل توطيد السلام في بوروندي.

## ثانياً - تقييم التقدم والاتجاهات

### ألف - الحكم الرشيد

#### ١ - الانتخابات

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

إلى الحكومة البوروندية

(أ) العمل على إشاعة الجو المؤاتي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠ ولقيام الجميع باحترام نتائجها. بما يتفق والقوانين السارية، وذلك عبر ما يلي:

١' تزويد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بما يلزمها من موارد لتضطلع بولايتها وتحافظ على استقلاليتها؛

٢' إجراء حوار بناء ومنح الجميع هامشاً سياسياً؛

٣' احترام الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حرية الرأي وحقوق الأحزاب السياسية في عقد اجتماعات والاضطلاع بأنشطة أخرى. بما يتماشى مع القوانين؛

٤' كفالة إتاحة وسائط الإعلام للجميع على قدم المساواة؛

٥' ضمان حياد الإدارة العامة في العملية الانتخابية؛

- (ب) اتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة الأمن أثناء العملية الانتخابية واعتماد سياسة عدم التسامح على الإطلاق مع اللجوء إلى أعمال العنف والترهيب؛
- (ج) توفير ما يلزم للتداول المنتظم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والأحزاب السياسية، وسائر أصحاب المصلحة بغية التوصل إلى توافق للآراء بشأن المسائل ذات الصلة بالعملية الانتخابية والإبقاء عليه؛
- (د) الحرص على التداول دورياً مع شركاء بوروندي الدوليين بشأن العملية الانتخابية، بما في ذلك أثناء الانتخابات وبعدها، والاتفاق مع الشركاء على خريطة طريق للانتخابات.

إلى لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

- (أ) العمل، استجابة لطلب حكومة بوروندي من الأمم المتحدة، على توفير الموارد المطلوبة، بما فيها الموارد المالية، وكفالة تنسيق العملية الانتخابية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، ورصدها بدقة، مع مراعاة استنتاجات بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات؛

- (ب) تشجيع ودعم الحوار السياسي بين الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما يشمل المرأة والمجموعات الدينية، لضمان إجراء انتخابات سلمية وعادلة وشفافة؛

(ج) النظر في ما يلي:

- ١' المساعدة على إعداد خطة لتقديم دعم دولي للانتخابات وعلى متابعتها؛
- ٢' المساهمة في تنسيق الجهود الدولية استناداً إلى خريطة طريق متفق عليها، وكفالة أن يكون الدعم قائماً على الطلب؛
- ٣' حشد الموارد اللازمة حينما يحدث نقص فيها.

٦ - وستجرى في عام ٢٠١٠ خمسة انتخابات (وفقاً للترتيب التالي: انتخابات بلدية ورئاسية وتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات قروية)؛ ولأول مرة ستكون الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر وفقاً للدستور البوروندي لعام ٢٠٠٥.

٧ - ورغم كل شيء، خلص مشروع قانون الانتخابات، الذي بدأ بتضارب في الآراء، إلى توافق واسع في الآراء بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وتم التوصل إلى حل وسط بشأن عدة قضايا خلافية بما في ذلك التسلسل الزمني للانتخابات والنظام الانتخابي

- ومسألة الانشقاقات السياسية. وكان اعتماد القانون الانتخابي الجديد وإصداره في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بمثابة خطوة كبرى إلى الأمام في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٠.
- ٨ - وقد وقعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وثيقة مشروع دعم العملية الانتخابية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعد وقت قصير من موافقة البرلمان على قانون الانتخابات الذي حدد سلسلة الاقتراعات الخمسة التي خطط لإجرائها في عام ٢٠١٠. ويشمل المشروع تعبئة الموارد اللازمة للانتخابات، التي تناهز ميزانيتها على ٤٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأوفت الحكومة بجزء من التزاماتها المالية بتخصيص ٣١٣ ٣٢٧ ٢ فرنك بوروندي في ميزانية الدولة عام ٢٠١٠ لسير العمل في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو نفس المبلغ الذي دفعته الحكومة للجنة الانتخابية في ميزانية عام ٢٠٠٩.
- ٩ - وانطلقت حملة التوعية المدنية الانتخابية في جميع أنحاء البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بعد افتتاحها رسمياً من قبل رئيس الجمهورية في نغوزي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وضمت حلقات العمل الإقليمية، التي نظمتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومولتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ممثلين عن الإدارة المحلية والسلطة القضائية والمجتمع المدني.
- ١٠ - ويشترك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الكنيسة مشاركة فعالة في إدارة التوعية المدنية. ونظم مركز السلام - جيراماهورو تحت رعاية وزارة شؤون الحكم الرشيد والخصخصة، في كايانزا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حلقة عمل حول التوعية المدنية والانتخابية لأعضاء المنظمات الدينية.
- ١١ - وتشجيعاً للحوار البناء، تم بأمر مشترك من وزارة الداخلية ووزارة شؤون الحكم الرشيد والخصخصة، صدر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إضفاء صفة الشرعية على المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية، المنبثق من مشروع صندوق بناء السلام المعنون "أطر الحوار". وتنص المادة ٥ من الأمر المشترك على ضرورة ألا تقل نسبة النساء بين ممثلي الأحزاب السياسية في المنتدى عن ٣٠ في المائة.
- ١٢ - وقد تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تفعيل ١٧ لجنة انتخابية مستقلة بالمقاطعات، و ١٢٩ لجنة انتخابية مستقلة بالبلديات. وسوف تضمن هذه اللجان توزيع السجلات الانتخابية والسير السلس لانتخابات عام ٢٠١٠ على المستوى اللامركزي.
- ١٣ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أمراً يحدد الجدول الزمني للانتخابات. وقد حدد الجدول الزمني المواعيد النهائية لعمليات

الاقتراع المختلفة. ولذلك فقد وُضع إطار الانتخابات؛ ولا يزال يتعين وضع الجدول الزمني للانتخابات (مع بدء التعداد الانتخابي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، والاستمرار في حملة التوعية المدنية للسكان، ووضع خطة خدمات لوجستية شاملة لعمليات الاقتراع المختلفة.

١٤ - وإتاحة تسجيل جميع الناخبين للانتخابات المقبلة، أصدرت وزارة الداخلية مجانا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطاقات هوية وطنية لما عدده ٦٠٠ ٠٨٧ ١ شخص، مستهدفة بصفة خاصة النساء والفئات الضعيفة (٥٨ في المائة من الأشخاص الذين حصلوا على بطاقة الهوية الوطنية من النساء). وتقبل وثائق أخرى لتحديد الهوية مثل بطاقة التعميد ورخص القيادة وجواز السفر وبطاقة الجيش أو الشرطة وبطاقة الموظف المدني أو شهادة هوية صادرة عن أي رئيس من رؤساء الوحدات الإدارية.

١٥ - وجرى تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلاد في الفترة بين ٢١ كانون الثاني/يناير و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد مكن تنفيذ شهادة الهوية أولئك الذين لم يحصلوا على بطاقة الهوية الوطنية من التسجيل، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للناخبين المسجلين ٦٥٥ ٥٥٠ ٣ ناخبا، أكثر من ٥٠ في المائة منهم من النساء (٤٣٥ ٨٢٦ ١ امرأة). ويزيد هذا العدد الإجمالي قليلا عن العدد في انتخابات عام ٢٠٠٥ (٩٦٦ ١٤٠ ٣ ناخبا مسجلين).

١٦ - وفيما يخص احترام الحقوق المدنية والسياسية، ما زال يبلغ عن قيود مفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية في جميع أنحاء البلد. ولا تزال أنشطة الأحزاب السياسية مقيدة بشكل منتظم عن طريق تدابير قسرية، غالبا ما تتخذ على الصعيد الإقليمي أو المحلي، على الرغم من حظر السلطة المركزية الإدارية ذلك. وينطبق الشيء نفسه على مجموعات الشباب ذات الانتماء السياسي في بعض المحافظات التي تقوم بأنشطة تؤدي إلى تخويف السكان. وقد اتخذ وزير الداخلية تدابير لمعالجة هذه المشكلة عقب اشتباكات عنيفة اندلعت بين الشبان في مقاطعة كيرونودو، وأصدر تعليمات إلى حكام المقاطعات بعدم السماح بعد ذلك للمؤيدين السياسيين الشبان باستغلال الرياضة في أغراض سياسية؛ إلا أن احتمال تكرار ذلك ما زال قائما. ولا يزال مناخ من عدم الثقة قائما بين أحزاب المعارضة والحكومة.

### مساهمة الشركاء الدوليين

١٧ - لضمان إجراء حوار منتظم بشأن العملية الانتخابية، عُقد اجتماع بين الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وأعضاء تشكيلة بوروندي المحددة في لجنة بناء السلام في نيويورك وكذلك في بوجومبورا في تشرين الأول/أكتوبر، مما سمح للشركاء الدوليين بتقييم

التقدم الحرز في التحضير للانتخابات. وعولجت أيضا مسألة تعبئة الشركاء لتقديم الدعم المالي للعمليات الانتخابية فضلا عن تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وشرعية وسلمية.

١٨ - واستخدمت الزيارة التي قام بها رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، السفير بيتر ماورر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لتبديد مخاوف بعض الشركاء الدوليين وتوجيه انتباههم إلى التأخر في تعبئة الأموال اللازمة للعمليات الانتخابية وصرفها.

١٩ - ومن حيث المساهمات المالية للشركاء في الانتخابات، حصل الصندوق المشترك للتبرعات، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم الشركاء الدوليين، على مبلغ ١٦ ٠٦٣ ٥٢٦ من دولارات الولايات المتحدة، يتألف من الاشتراكات المدفوعة مسبقا من قبل ثماني دول (المملكة المتحدة وهولندا وسويسرا وبلجيكا والنرويج ومصر والسويد واليابان)، ومساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوقع مساهمات أخرى، لا سيما من المفوضية الأوروبية، ليصل المبلغ الإجمالي إلى ٢٣ ٢٥٧ ٧٧٢ دولار. وتتطلب الفجوة التمويلية المتبقية تحديد أولويات الإنفاق.

٢٠ - ولم تسهم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بعد في الصندوق المشترك للتبرعات للبرنامج الإنمائي لكنها مولت مباشرة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وهي منظمة غير حكومية أمريكية، بما تصل قيمته إلى ٢,٩ مليون دولار. وتضطلع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، المتخصصة في التحضير للانتخابات وتنظيمها، بالمسؤولية عن تقديم الدعم في مجالات ثلاثة هي: (١) تقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ (٢) تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني؛ (٣) منع نشوب النزاعات قبل الانتخابات وبعدها. ونفذت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حملة هامة لتوزيع بطاقات الهوية الوطنية على الباتوا.

٢١ - ومن حيث تقديم المساعدة لوسائل الإعلام في سياق الانتخابات، اعتمدت خطة عمل مشتركة لدعم وسائل الإعلام. وذلك نتيجة للدمج بين خطط المساعدة الموضوعية للاتحاد الأوروبي وشبكة من المنظمات غير الحكومية عقب بعثة خبراء إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتشكل خطة عمل مشتركة لدعم وسائل الإعلام، التي تنسقها فرنسا، جزءا من الإطار العام للمساعدة في الدورة الانتخابية. وفي الوقت الحاضر، تتناول الإجراءات المتخذة التي تصل قيمتها إلى ٦٢٥ ٠٠٠ يورو عددا من المواضيع، بما في ذلك التنظيم والتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في سياق الانتخابات؛ وتوعية وسائل الإعلام بشأن مخاطر الدعاية والتلاعب؛ والتدريب على قانون الانتخابات.

٢٢ - وتساهم بلجيكا وهولندا وفرنسا في تدريب الشرطة الوطنية في بوروندي في مجال الأخلاقيات ودور الشرطة خلال الانتخابات. وأدى القسم المعني بإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الأسلحة الصغيرة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دوراً هاماً في إعداد وحدات تدريبية للشرطة الوطنية البوروندية. ولم تحسم بعد مسألة تمويل العنصر الأمني للانتخابات من قبل الصندوق المشترك.

## ٢ - الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

### توصيات لجنة بناء السلام إلى حكومة بوروندي في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

(هـ) اتخاذ إجراءات إضافية ومواصلة تعهد حكومة بوروندي بتكثيف جهودها لمكافحة الفساد، عبر تسريع البت في القضايا المعروضة حالياً على المحاكم، ولا سيما الفصل في القضايا العالقة المشار إليها في التقرير المرحلي الثالث، وإجراء تحقيقات شفافة في القضايا التي لا تزال قيد النظر، ودعم وتعزيز المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفساد؛ والتأسيس على ما تم مؤخراً تحقيقه من نجاحات والدروس المستفادة في هذا المجال.

٢٣ - صدر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ القانون المتعلق بإنشاء وتنظيم وعمل مكتب أمين المظالم الذي نصّ عليه اتفاق أروشا. وقد خُصّص ما مجموعه ٥٠٠ مليون فرنك بوروندي في ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠ من أجل تفعيل هذه المؤسسة.

٢٤ - ويجري حالياً إنشاء مكتب الضرائب البوروندي عقب إصدار القانون في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتم بالفعل تعيين نائب المدير العام ويجري حالياً استقدام كبار الموظفين الإداريين ومن ضمنهم المدير العام (وهو أجنبي). ويتيح إدراج ضريبة للقيمة المضافة وتنفيذها اتباع مبدأ الشفافية في تحصيل الإيرادات الجمركية ويوفر الارتباط بجماعة شرق أفريقيا.

٢٥ - وفي ما يتعلق بمكافحة الفساد، نظمت وزارة شؤون الحكم الرشيد بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المشروع المعنون "الدعم لتعزيز آليات مكافحة الفساد وشتى الاختلاسات في كل أرجاء البلد"، والممول من صندوق بناء السلام حملة توعية واسعة النطاق في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن الإطار القانوني والمؤسسي للفساد، عبر سلسلة من ٣٤ حلقة عمل على الصعيد المحلي لزعماء المقاطعات والقرى. ومن أصل الوحدات الإقليمية التسع المقررة للواء مكافحة الإرهاب، باتت ثمان وحدات تعمل حالياً.

٢٦ - ويجري حالياً وضع الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد بصيغتها النهائية. إلا أن الدراسة التي تستند إليها هذه الاستراتيجية لا تزال مشار خلافاً بين الشركاء الدوليين والحكومة. وقد باشرت وزارة الحكم الرشيد والخصخصة إجراء دراسة استقصائية للتنظيم الخاص بها في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبوشرت الأعمال التحضيرية لإعداد برنامج وطني للحكم الرشيد بمساعدة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ولا تزال عملية خصخصة المؤسسات العامة مستمرة.

٢٧ - ويود المجتمع المدني إقامة إطار حوار دائم مع الحكومة بشأن المسائل التي تتعلق بمكافحة الفساد؛ بينما ترى الدولة أن الفريق القطاعي المعني بالحكم الرشيد يتيح الفرصة لتبادل الآراء.

### إسهام الشركاء الدوليين

٢٨ - تلقى القطاع المعني بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد تبرعات من عدد كبير من الجهات المانحة، منها بوجه خاص المفوضية الأوروبية عبر مشروعها "Gutwara Neza" للحكم الرشيد، وبلجيكا والبنك الدولي الذي قام بتمويل وضع استراتيجية وطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، والمملكة المتحدة والسويد اللتين تمولان برنامجاً مشتركاً لتقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد، وأخيراً، سويسرا، التي تدعم، بوجه خاص، عملية إعداد مشروع قانون يحدد مسؤوليات الكميونات. وتنشط منظومة الأمم المتحدة أيضاً في هذا المجال، من خلال المشروعات المعنوية "مكافحة الفساد" و "تقديم الدعم لتحسين نوعية الخدمات العامة المحلية" اللذين يمولهما صندوق بناء السلام.

### التحديات والمخاطر

٢٩ - تشهد بوروندي حالياً مرحلة حساسة. ومصادقية العملية الانتخابية على المحك لا لشعب بوروندي فحسب وإنما أيضاً للمجتمع الدولي. وسيشكل إجراء انتخابات شفافة وعادلة خطوة أخرى للخروج من النزاع نحو "التنمية"، وسيشجع الشركاء الدوليين على المزيد من الاستثمار.

٣٠ - ولا يزال تمويل العملية الانتخابية يتسم بعدم الاستقرار نظراً إلى أنه لا يزال يتعين، قبل ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات الأولية، حشد ١٤ مليون دولار. ومن أصل ٣٢ مليون دولار تم التعهد بها بالفعل، لم تتلق اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة سوى ١٤,٤ مليون دولار. وتهدد هذه الثغرات في التمويل بالمساس بفعالية سير عمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وقدرتها على كفاءة تنظيم انتخابات سلسة.

- ٣١ - والجدول الزمني الانتخابي ضيق جداً، وسوف تترتب على إمكانية تنظيم جولة ثانية للانتخابات الرئاسية نتائج بالنسبة إلى تنظيم الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ التي تعقبها على الفور وعلى ميزانية الانتخابات.
- ٣٢ - أما عن احتمال استغلال المجموعات الشبابية التي تنتمي إلى تيارات سياسية والمحاربين السابقين المسرّحين في زعزعة الأمن مع اقتراب موعد الانتخابات فهو احتمال قائم.
- ٣٣ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية، ولا سيما بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، مع تبادل الاتهامات والافتراءات المضادة باستغلال النفوذ والتخويف. وتوجّج هذه الادعاءات، وإن لم يكن لها أساس من الصحة، التوتر في البلد. ويدل خطر تصلب المواقف السياسية قبل الانتخابات وخلالها على أن الحاجة للتمسك بالحوار أكثر أهمية من أي وقت مضى.
- ٣٤ - ولمسألة سلوك قوات الأمن والدفاع قبل الانتخابات وخلالها وبعدها أهمية بالغة: فحياد هذه القوات من الضمانات الرئيسية لإجراء انتخابات عادلة. ولقد أعرب البعض عن خشيتهم من أن يجرى التلاعب بتلك القوات أو من أن تنحاز قوات الأمن إلى جانب دون الآخر أثناء العملية الانتخابية. وقد حاول وزير الداخلية أن يبدّد تلك المخاوف في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حين قال لقوات الأمن إن الزمن الذي كانت تخدم فيه المصالح الحزبية قد ولى. وحثها على التحلي بالحياد والوطنية طوال العملية الانتخابية.
- ٣٥ - والواقع أن إفساح المجال بالتساوي أمام جميع الأحزاب السياسية للوصول إلى وسائل الإعلام خلال فترة الحملة الانتخابية أمر يشكل تحدياً آخر لا بد من التصدي له.
- ٣٦ - ويشيع بين الجمهور بوجه عام انطباع بعدم إحراز تقدم في مكافحة الفساد وانتشار الإفلات من العقاب.

## باء - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

إلى الحكومة البوروندية:

- (و) مواصلة العمل مع الأطراف في الشراكة من أجل السلام في بوروندي لرصد عملية السلام وتذليل أي مشاكل تنشأ، لا سيما تلك التي تنشأ من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يتعين تنفيذها مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الذين شاركوا في النزاع أو تضرروا منه؛

## إلى لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

(هـ) تشجيع مبادرة السلام الإقليمية وجنوب أفريقيا على مواصلة الاضطلاع بدور فعال في عملية السلام في بوروندي بهدف المساعدة على إنجاح عملية السلام واستدامتها في إطار الشراكة الجديدة من أجل السلام في بوروندي.

٣٧ - انتهت رسمياً في آب/أغسطس ٢٠٠٩ عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية والمنشقين عنها. وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تم تفكيك موقع تجمع روغازي في مقاطعة بوبانزا، حيث كانت توجد المجموعة الأخيرة المؤلفة من ٥١٦ محارباً سابقاً، ونقل المحاربون الذين نزع سلاحهم إلى مركز التسريح في جيتيغا. وبحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تم تسريح ٥٠٠٠ محارب من قوات التحرير الوطنية مؤهلين لذلك، وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أفاد فريق التنسيق التقني أنه يقوم حالياً بدفع ثالث قسط من أقساط بدل الإقامة الانتقالي الأربعة. ويتوقع فريق التنسيق التقني أن يتم دفع القسط الأخير في أيار/مايو ٢٠١٠.

٣٨ - وأخذت عملية تقديم المساعدة إلى ١١ ٠٠٠ من البالغين المرتبطين بالمحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية بصورة منهجية مسألة النساء المرتبطات بهذه القوات في الحسبان. واستكملت هذه العملية بدعم مشترك من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق صندوق تبرعات مشترك للطوارئ بقيمة ٢ مليون دولار من صندوق بناء السلام. وبحلول ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عاد ١٠ ١٨٦ من البالغين والبالغات المرتبطين بقوات التحرير الوطنية إلى مجتمعاتهم الأصلية وتلقى ٩ ٨٩٦ منهم (أي ٩٧ في المائة) قسطهم الثاني والأخير من مساعدة العودة. وطالب أكثر من ٩٨ في المائة من البالغات المرتبطات بقوات التحرير الوطنية بقسطه الثاني في فرع لإحدى مؤسسات التمويلات الصغرى واختارت ١٦ في المائة منهن الاحتفاظ بهذا القسط على شكل مدخرات.

٣٩ - وأطلقت وزارة التضامن الوطني في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دائرة تعمير مجتمعية يهدف إلى توفير فرص عمل بغرض تعزيز الإنعاش على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في المقاطعات التي يتركز فيها أكبر عدد من البالغين المرتبطين بقوات التحرير الوطنية.

٤٠ - ومن الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية والبالغ عددهم ٣٤٠ طفلاً، الذين فصلوا عن الحركة وأعيدوا إلى عائلاتهم، أدمج ٨٤ طفلاً في التعليم الرسمي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ويجري حالياً تقييم حالة الباقين توطئة لإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

٤١ - وفي إطار مشروع "أطر الحوار" الذي يموله صندوق بناء السلام وفي سياق تيسير التسامح السياسي والدمج والدعم المحايد لتحويل قوات التحرير الوطنية إلى حزب سياسي، نظمت حلقة تدريب بشأن الاتصالات والتعاون في آب/أغسطس ٢٠٠٩ للزعماء السياسيين والمسؤولين الإداريين في قوات التحرير الوطنية.

٤٢ - وفي ما يتعلق بالدمج السياسي والإداري، يبدو أن العملية وصلت إلى طريق مسدود. وتقول الحكومة بأن قوات التحرير الوطنية لم تتمكن من تقديم بيانات للوظائف التسع الشاغرة المتبقية. وفي ما يتعلق بمسألة الإفراج عن السجناء التابعين لقوات التحرير الوطنية، وبعد نظر اللجنة المختصة في هذه الحالات، تبين أنهم ليسوا سجناء سياسيين.

٤٣ - وخلال هذه الفترة، ظهرت الانقسامات داخل حزب قوات التحرير الوطنية. وكرس "مؤتمر استثنائي" عقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الرئيس أغاتون رواسا زعيماً للحزب ومرشحه الرسمي لانتخابات عام ٢٠١٠، وأبقى على قرار سابق يقضي بطرد أربعة أعضاء سابقين في قيادة قوات التحرير الوطنية. ومنذ ذلك الحين، يوجد حزبان متميزان: حزب قوات التحرير الوطنية - رواسا، الذي وقع على اتفاق وقف إطلاق النار، وحزب قوات التحرير الوطنية - كينيزي، الذي يرأسه جاك كينيزي.

### إسهام الشركاء الدوليين

٤٤ - قامت بلجيكا بتمويل دورة تدريبية لزعماء قوات التحرير الوطنية في مجال الإدارة والشؤون العامة ترمي إلى دعم إدماج قوات التحرير الوطنية في المؤسسات العامة.

٤٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تولى مدربون من جنوب أفريقيا في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي تدريب ٦٠ عنصراً من الشرطة الوطنية البوروندية، شارك في اختيارهم كل من قوات التحرير الوطنية والشرطة الوطنية، لتولي الحماية المباشرة لكبار قادة قوات التحرير الوطنية. ومن الآن فصاعداً، تتولى الشرطة الوطنية البوروندية مهمة الحماية المباشرة للقادة الثلاثة الكبار في قوات التحرير الوطنية.

٤٦ - ودعمت هيئة التيسير التي تعمل باسم المبادرة الإقليمية عملية تنفيذ وقف إطلاق النار التي توجت بالتحول السياسي لقوات التحرير الوطنية ونزع سلاحها ودمجها العسكري. وقدم كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا المزيد من الدعم، وكثيراً ما تم ذلك بتمويل مسبق عبر الصندوق المشترك لحالات الطوارئ وصندوق نافذة لحالات الطوارئ بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى إثر نجاح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار،

بدأ تسريح المحاربين السابقين التابعين لمختلف الجماعات المسلحة وإعادة إلحاقهم وإعادة دمجهم بدعم من البنك الدولي.

٤٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رئيس مجموعة الشراكة من أجل السلام في بوروندي، السفير كومالو، الاجتماع الثالث والأخير لتلك المجموعة من أجل السلام من أجل مناقشة التقرير النهائي لهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا بصيغته التي قدمت إلى المبادرة الإقليمية على هامش مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا الذي عقد في أروشا، تنزانيا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن السفير كومالو أن عمل هيئة التيسير والشراكة من أجل السلام والمديرية السياسية سينتهي رسمياً في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكانت قوات جنوب أفريقيا التي كلفت في إطار مساهمة الاتحاد الأفريقي في عملية السلام في بوروندي بحماية كبار قادة قوات التحرير الوطنية منذ عودتهم إلى بوروندي في أيار/مايو ٢٠٠٨، قد غادرت البلد في نهاية كانون الأول/ديسمبر.

## جيم - قطاع الأمن

### توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

إلى الحكومة البوروندية

(ز) وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية الشاملة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، التي تشمل استحداث إطار وطرائق يتفق عليهما لجعل عدد أفراد الأمن على المستوى المطلوب، ورفع مستوى الجيش والشرطة وجهاز المخابرات الوطنية إلى درجة الاحتراف المهني؛

(ح) المضي في بذل الجهود لتحسين الوضع الأمني العام في البلد، ولا سيما تجريد السكان المدنيين من السلاح، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الأمنية في سياق تعاملها مع الجمعية الوطنية والسكان والمجتمع المدني؛ وبناء قدرات قوات الأمن، وينبغي للشرطة تحديداً أن تولي اهتماماً خاصاً للتحديات الأمنية الخاصة المتصلة بالانتخابات.

توصيات إلى لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

(و) توفير الدعم لوضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية الشاملة لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ تلك الخطة؛ ومواصلة توفير الدعم اللازم لقطاع الأمن مع إيلاء اهتمام خاص لما يواجه العملية الانتخابية من تحديات خاصة، ومنها الارتقاء بمستوى الشرطة إلى درجة الاحتراف المهني.

٤٨ - وفيما يتعلق بالخطة الوطنية المتكاملة لإصلاح قطاع الأمن، نظمت وزارة الدفاع الوطني والمحاربين السابقين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حلقة عمل لتقييم آفاق عملية إصلاح قطاع الأمن. واعتمدت خطة عمل مدتها ١٥ عاماً لاستعراض نظام الدفاع في بوروندي.

٤٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى قوات الدفاع والأمن إلى درجة الاحتراف المهني. واستفادت الشرطة الوطنية البوروندية من حملة توعية نظمت لضباط الشرطة وعمامة الجمهور بشأن الآداب المهنية وخط الهاتف المجاني. وبالإضافة إلى ذلك، قدم قسم إصلاح القطاع الأمني بالاشتراك مع وحدة القضايا الجنسانية بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي نماذج تدريبية في مجالات تتعلق باستعادة دور المرأة ومهامها في قوات الشرطة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٥٠ - ووضعت خطة التنمية الاستراتيجية لدائرة الاستخبارات الوطنية بمساعدة من قسم إصلاح القطاع الأمني بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومن خلال المشروع المعنون "دعم دائرة استخبارات وطنية تحترم سيادة القانون" والممول من صندوق بناء السلام. وسيسمح تصديق الحكومة بإنجاز خطة وطنية متكاملة لإصلاح قطاع الأمن. وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٩، وضعت وزارة الأمن العام وشركاؤها ورقة سياسة عامة تحدد الأولويات الاستراتيجية للشرطة الوطنية.

٥١ - وفيما يتعلق بنزع سلاح السكان المدنيين، فقد أوجد إصدار القانون المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فترة سماح لمدة شهرين تتيح المجال أمام المدنيين ليعيدوا الأسلحة طوعاً. وقد شكل مشروع صندوق بناء السلام "البدء بأنشطة نزع سلاح السكان ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" حافزاً لإعادة الأسلحة تمثل في توفير الأدوات اللازمة للانتقال إلى أنشطة اقتصادية. وخلال هذه الفترة، اضطلعت الحكومة بحملة لنزع سلاح المدنيين بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفقاً للجنة الوطنية المعنية بنزع سلاح المدنيين وبمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، تم استرداد ما يقرب من ٣٠٠٠ قطعة سلاح ناري وما يزيد عن ١٠٠٠٠ قنبلة.

٥٢ - ومع أن الحملة أدت إلى استرداد عدد من الأسلحة، فإن الكثير من المراقبين يزعمون أن عدداً لا بأس به من الأسلحة لا يزال بأيدي مدنيين لا يثقون بعد بالأوضاع الأمنية في البلد، وأيضاً لأسباب ارتباطهم بالانتجار الإجرامي. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، اكتشفت عدة مخبئ كبيرة للأسلحة في مناطق مختلفة في أرياف بوجومبورا.

٥٣ - ولا يزال وقوع الحوادث المرتبطة بانعدام الأمن مستمرا في جميع أرجاء البلد، ولا سيما حالات السطو المسلح وعمليات القتل والعنف المرتبطين بالتنازع على الأرض. وخلال الفترة قيد النظر، أعربت عدة منظمات غير حكومية عن قلقها إزاء تنامي عدد حالات عدالة الغوغاء التي لوحظت في البلد.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٥٤ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، ساعدت بلجيكا وزارة الأمن العام في صوغ ورقة سياسات تحدد الأولويات الاستراتيجية للشرطة الوطنية والتدريب المتعلق بالاستخدام المشروع للشرطة. وقد وضع مشروع جديد تبلغ تكلفته الإجمالية ٥ ملايين دولار لرفع مستوى الشرطة الوطنية البوروندية إلى درجة الاحتراف المهني، وشاركت بلجيكا وهولندا في تمويله إسهاما منهما في التحويل التدريجي لجهاز الشرطة إلى شرطة مجتمعية.

٥٥ - وتتولى ألمانيا والمفوضية الأوروبية تمويل أحد البرامج دعماً منهما لبناء مخافر شرطة في المناطق. ولقد بني حتى الآن ١٥ مركزا للشرطة تمهيداً لتأسيس خفارة المجتمعات المحلية. وواصلت فرنسا من جانبها بناء معهد عال جديد لشرطة بوروندي سيضطلع بمسؤولية تدريب كبار ضباط الشرطة في المستقبل.

٥٦ - وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية، نظم مركز بيرسون ثلاث دورات تدريبية لكبار الضباط ولأقلهم رتبة من أجل إعدادهم لبعثات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي. وقد تلقى هذا التدريب نحو ١٢٠ عضواً من الشرطة الوطنية. والدفعة الأولى من الخريجين هي دفعة موفدة حالياً في بعثات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي. كما ساهمت ألمانيا في بناء قدرات الشرطة الوطنية، ولا سيما في حلقات العمل التدريبية المتعلقة بالبعد الجنساني في صفوفها. وفي هذا المجال، روعي في بناء مراكز الشرطة التي أقيمت مؤخراً والبالغ عددها ١٥ مركزاً وجود نساء في صفوف جهاز الشرطة.

٥٧ - وقدمت هولندا المساعدة إلى قطاع الأمن في بوروندي، وذلك بإيفاد مستشارين استراتيجيين إلى وزارة الدفاع الوطني والمحاربين السابقين ووزارة الصحة العامة، وبالمساهمة في بناء الهيكل الأساسي للشرطة وإعادة تأهيله. وعلاوة على ذلك، قدمت هولندا أيضاً المساعدة في وضع خطة عمل وطنية تتعلق ببوروندي لتنفيذ توصيات المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة.

## التحديات والمخاطر

٥٨ - حدثت اضطرابات في صفوف قوة الدفاع الوطني في الفترة السابقة للانتخابات، ولا سيما فيما بين ضباط الصف أدت إلى اعتقال وسجن ١٣ فرداً عسكرياً اشتبه بأهم يعدون لمذبحة، في بوجمبورا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٩ - وثمة احتمال بتصاعد العنف قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها بسبب ما وقع في الآونة الأخيرة من صدامات بين المجموعات الشبابية الموالية لأحزاب سياسية مختلفة، وهذا الاحتمال يبعث على القلق لا سيما وأن عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة لا يزال كبيراً رغم الجهود المبذولة لنزع سلاح السكان.

٦٠ - وعلى الرغم من التحسن الواضح في الحالة الأمنية الذي طرأ منذ توحيد قوات التحرير الوطنية وبسبب تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، تظل الجريمة مشكلة تعم أرجاء البلد. وبالنظر إلى ما ينتهجه البعض من سلوك غير قانوني، فإن قوات الأمن تتورط أحياناً في أعمال إجرامية. ورغم الجهود التي تبذل لتعزيز القدرات، فإن عدم كفاية وسائل النقل والاتصال لا يمكن الشرطة الوطنية البوروندية من التصدي لجميع أعمال العنف.

٦١ - وفي حال عدم مراعاة التقاعد، فإنه من المحتمل أن يسبب خللاً في التوازن الإثني من قوات الدفاع والأمن، إذ سيؤثر في المقام الأول على عناصر من الجيش الحكومي وجهاز الدرك السابقين وشرطة الأمن العام السابقة.

## دال - العدالة وسيادة القانون

### ١ - حقوق الإنسان وسيادة القانون

توصيات لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام المقدمة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(ط) مضاعفة الجهود المبذولة لتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما عبر إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. بما يتفق مع المعايير الدولية ومبادئ باريس، وتزويدها بالموارد اللازمة؛ وإعادة النظر في تلك العناصر الواردة في قانون العقوبات التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية؛ واتخاذ إجراءات حازمة بحق مرتكبي أعمال العنف، ولا سيما العنف الذي يستهدف النساء والأطفال والمهق؛ وإنفاذ سيادة القانون بعدة طرق تشمل اتخاذ التدابير التي تحسن أداء جهاز القضاء وتعزز استقلاليته؛ ومضاعفة الجهود

الرامية إلى وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب والتحقيق بشفافية وعلى نحو عاجل في جميع القضايا التي لم تحسم بعد. بما فيها تلك المشار إليها في التقرير المرحلي الثالث.

٦٢ - لم يحرز، أثناء الفترة قيد الاستعراض، أي تقدم ملحوظ بشأن الإطار القانوني والقضائي ومكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، فقد نظمت وزارة العدل دورات تدريبية للمحامين بشأن العناصر الجديدة في القانون الجنائي الجديد. واقترح المشاركون إدخال عدة تعديلات على النص، وتصحيح أخطاء وردت في الشكل والمضمون، وتعديل بعض الأحكام وإتاحة وسائل للتنفيذ (عمل المجتمع المحلي وتدابير تعليمية وما إلى ذلك).

٦٣ - ولم يدرج بعد مشروع قانون الإجراءات الجنائية في جدول أعمال مجلس الوزراء. ويعد اعتماد هذا النص أمراً حاسماً الأهمية لتنفيذ عدة أحكام من القانون الجنائي الجديد، خاصة وأن قانون الإجراءات الجنائية الحالي لا يتواءم بالقدر الكافي مع المعايير الدولية. بيد أنه ما زال هناك عمل يتعين القيام به من أجل الموازنة بين النصين.

٦٤ - ومكن اعتقال المدعى بارتكابهم لجرائم قتل المهق وتقديمهم إلى العدالة من وقف هذا النوع من الجرائم.

٦٥ - وفيما يتعلق بالعنف المرتكب ضد النساء والأطفال، يتواصل الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل وتسود أجواء الإفلات من العقاب. وما فتئ انتشار العنف الجنسي يشكل مصدر قلق شديد للنساء والأطفال معاً. وتدل البيانات الجزئية التي جمعتها مختلف المنظمات غير الحكومية أثناء الفترة قيد الاستعراض على استمرار قضايا كثيرة تتعلق بالعنف الجنسي في المرحلة السابقة للمحاكمة بسبب عدم تعاون بعض السلطات (محققو الشرطة وسلطات الإدارة المحلية ورؤساء المجالس) ويزعم أن نسبة كبيرة من أولئك المتهمين بالعنف الجنسي (تقارب ٢٧ في المائة) قد بُرئت ساحتهم<sup>(١)</sup>.

٦٦ - وأحرز تقدم كبير في مجال الحماية القضائية للشباب والقصر. وتمهيداً منها لإصدار التشريع المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية الذي سينشئ دوائر خاصة للقصر، عينت وزارة العدل منسقين في مكاتب المدعين العامين ومحاكم الصلح. وتتمثل مهمتهم في رصد يومي لقضايا القصر الجانحين والمتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس ومعالجتها كمسألة ذات أولوية.

٦٧ - وبذلت وزارة العدل جهوداً كبيرة لمكافحة العنف الجنسي. ونظم العديد من الموائد المستديرة للقضاة ويجري وضع استراتيجية وطنية بالتعاون مع مختلف الوزارات والشركاء.

(١) بيانات أولية جمعتها المنظمة غير الحكومية "محامون بلا حدود" بناء على أحكام حصلت عليها.

٦٨ - ومع ذلك، ما برح نظام القضاء يعاني من زيادة مستمرة في عدد السجناء وحجم القضايا المتأخرة. ويوجد حالياً في نظام السجون الذي صمم لاستيعاب ٤.٠٠٠ سجين ١٠٨٦٠ سجيناً. وفي ضوء هذه الحقيقة، اعتمدت وزارة العدل بالتعاون مع شركائها خطة عمل للسيطرة على عدد السجناء وعقدت المحكمة العليا دورتين لإيفاد أشخاص من أجل تخفيض عدد القضايا المتأخرة (أرجئ التداول في ١٠٠٩ قضايا).

٦٩ - وأغلق نظام العدالة الجديد العديد من مختلف القضايا المنظورة، ومنها على الأخص القضايا الواردة في التقرير المؤقت الثالث (عمليات القتل في كيناما وموينغا، مع أن بعض المراقبين يعتبرون أن هذه المسألة لم تُبرز على الإطلاق وأنه كان بالإمكان المضي في متابعة بعض خطوط التحريات). ولم تحرز قضايا أخرى تقدماً للأسباب التالية: أن القضية المتعلقة بحجزرة اللاجئيين من طائفة البانيامولينغي الموجودين في غاتومبا تنتظر إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وفيما يتعلق بقضية بيع طائرة من طراز فالكون ٥٠، فقد طلب بعض النواب تمديداً للمهلة ليتمكنوا من إعادة النظر في التقرير.

٧٠ - وقضية قتل السيد إرنست مانيرومفا، نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد والاختلاس، المنظمة غير الحكومية المحلية التي تكافح الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، هي القضية الوحيدة التي شهدت بعض التقدم. وقد أنشئت لجنة تحقيق ثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أدت إلى اعتقال عدة أشخاص مشتبه فيهم أثناء سير التحقيقات. ومع ذلك، سيكون من السابق لأوانه إطلاق الحكم على عمل اللجنة قبل أن تقدم تقريرها وتنشره.

٧١ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، اعتبر المجتمع المدني القرار الذي صدر عن وزير العدل في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والذي يقضي بوقف ثلاثة قضاة عن العمل بأنه يمس استقلالية السلطة القضائية. ومع ذلك، فقد تولى مجلس القضاء الأعلى دراسة القضية، فخلص إلى أن القضاة الذين أوقفوا عن العمل كانوا قد ارتكبوا أخطاء مهنية.

٧٢ - ولم تتفاقم حالة حقوق الإنسان كثيراً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها ما زالت تبعث على القلق. وكانت معظم انتهاكات حقوق الإنسان المحددة هي تلك المرتبطة بالحق في الحرية والأمن الشخصي بالإضافة إلى انتهاكات الحق في السلامة البدنية.

٧٣ - وأخيراً، فإن البرلمان يناقش في الوقت الراهن القانون المقترح لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وبشكل النص تقدماً هاماً بالمقارنة بالنص السابق، ولا سيما فيما يتعلق بصلاحيات اللجنة القادمة، حتى وإن اعتبر البعض أن أحكاماً محددة لا تمثل لمبادئ باريس. وقد رصد له مبلغ ١٥٠ مليون فرنك بوروندي في ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٠. ورصد أيضاً المشروع المعنون "دعم إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وبدء

أنشطتها“ والممول من صندوق بناء السلام الأموال اللازمة لدعم إنشائها. بمجرد صدور القانون.

٧٤ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ألغى وزير الداخلية النظام الأساسي لمنتدى تعزيز المجتمع المدني، محرماً بذلك إنشاء منظمة من منظمات المجتمع المدني للمرة الأولى. ولم تسو المسألة بعد، مع أن أمر وزير الداخلية قد عُلق ليتيح المجال للشروع في مناقشات وكي يستأنف منتدى منظمات المجتمع المدني أنشطته.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٧٥ - استفادت وزارة العدل من دعم العديد من الشركاء، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والاتحاد الأوروبي وبلجيكا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا والبنك الدولي. وقد تم التشاور والتعاون بشأن الإجراءات التي ستتخذ ضمن إطار الفريق القطاعي الذي التقى بانتظام أثناء الفترة. وخلال الفترة قيد النظر، وافقت كل من وزارة العدل وشركائها على خارطة طريق لوضع السياسة القطاعية المقبلة (٢٠١١-٢٠١٥) لقطاع العدل. بيد أن وزارة العدل لم تتفق مع شركائها على سياسة لتعيين موظفين قضائيين أو على مسألة تدريب هؤلاء الموظفين.

٧٦ - وأسهمت سويسرا في مشروع تضطلع به وزارة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي من شأنه أن يمكّن بوروندي من تقديم تقارير أولية ودورية تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات التي صدق عليها البلد كي يتمكن من الوفاء بالتزاماته الدولية. وساعد قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وزارة حقوق الإنسان في تنظيم مشاورات مع الشركاء الوطنيين والدوليين بشأن وضع سياسة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

### ٢ - العدالة الانتقالية

توصيات لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(ي) إشاعة بيئة مؤاتية لإجراء واختتام المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة للمرحلة الانتقالية، المقرر إتمامها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لضمان إنشاء هذه الآليات دونما تأخير، وذلك للمساءلة عن الجرائم السابقة ولتحقيق المصالحة.

٧٧ - أُجريت المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية في المناطق في الفترة من ١٤ تموز/يوليه إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبذلك يكون قد تم احترام الجدول الذي وضعته اللجنة التوجيهية الثلاثية المعنية بالمشاورات الوطنية. ويبين ارتفاع مستوى مشاركة السكان (٨٢ في المائة) مدى الاهتمام الذي يوليه البورونديون للعدالة الانتقالية.

٧٨ - وستُعقد المشاورات مع السكان المقيمين خارج البلد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ في دار السلام وبروكسل ومونتريال، رهنا بتوافر التمويل.

٧٩ - وقد كان لمنظمات المجتمع المدني دور نشط في هذا الميدان. فهي، إلى جانب مشاركتها في اللجنة التوجيهية الثلاثية، واللجنة التقنية للمتابعة، واللجنة التوجيهية المشتركة، شاركت في حملات لتوعية السكان وتنقيفهم في مجال العدالة الانتقالية، ومراقبة عملية المشاورات، وإنشاء مراكز تنسيق إقليمية. بيد أن المشاورات عُلقت لمدة أسبوع بعد إلغاء النظام الأساسي لمنتدى تعزيز منظمات المجتمع المدني.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٨٠ - قدم الشركاء التقنيون والماليون الدعم لعملية المشاورات الوطنية، ولا سيما من خلال مشروع "تآزر وسائط الإعلام - المصاحبة للمشاورات الشعبية"، التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، بتمويل من سويسرا. وقامت وحدة العدالة الانتقالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل بأنشطة في عدة مجالات كمجالي التوعية والتدريب.

### ٣ - وضع المرأة

#### توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(ن) مواصلة بذل الجهود من أجل الوصول بنسبة تمثيل المرأة في الحكومة والبرلمان إلى ما لا يقل عن ٣٠ في المائة على النحو المتفق عليه في الدستور؛ وتكثيف الجهود، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، من أجل تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في العملية السياسية، ومواصلة الحث على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة؛ والإقرار بضعفها الخاص إزاء التفاعلات وبدورها في بناء السلام، مع مراعاة احتياجاتها الخاصة في سياق تنفيذ كل التوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض.

٨١ - يتعذر في ظل عدم وجود بيانات بشأن عدم المساواة بين الجنسين في قطاع العدالة في هذه المرحلة، إجراء تحليل شامل، غير أنه وفقاً لدراسة صدرت في عام ٢٠٠٩<sup>(٢)</sup> عن مدى مراعاة الشرطة والنظام القضائي البوروندي للاحتياجات المحددة للمرأة، فإن معظم النساء يرون أن هناك أدلة على الإجحاف القائم بحق المرأة.

٨٢ - وكانت نسبة تمثيل المرأة في الجهاز القضائي ٢٤ في المائة في كل من المحاكم الابتدائية والمحاكم العليا. وقد عززت التعيينات التي أُجريت في عام ٢٠٠٩ نسبة تمثيلها في الفئة المهنية للقضاة (٣٤ في المائة).

٨٣ - ويتضمن القانون الانتخابي الجديد بعض الأحكام المتعلقة بوضع المرأة، أهمها تخصيص حصة لتمثيلها في المجالس المحلية نسبتها ٣٠ في المائة. ولم تكن هذه الحصة تُطبق من قبل ذلك إلا على المستوى الوطني. وقد وضعت الحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، استراتيجية مشتركة لتحسين مشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠١٠.

### التحديات والمخاطر

٨٤ - عودة التأخيرات في الإجراءات القضائية تنسف الثقة بين القضاء والمتقاضين.

٨٥ - تزايد عدد حالات عدالة الغوغاء، نتيجة لترسخ انطباع لدى السكان بتفشي الإفلات من العقاب على نطاق واسع.

### هاء - القضايا الاجتماعية والاقتصادية

#### ١ - المسائل المتعلقة بالأراضي

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(م) وضع القوانين المتعلقة بأنظمة الميراث والزواج (قانون الميراث وأنظمة الزواج والهبات) في صيغتها النهائية واعتمادها، على أن تضم أحكاماً تتعلق بإمكانية حصول المرأة على الأرض؛ ومواصلة توفير الدعم للجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى؛ وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالأراضي.

(٢) منظمة الإشعار الدولية "من أجل استعادة كرامة المرأة"؛ دراسة أُجريت في إطار المشروع المعنون "دعم إدماج القرار ١٣٢٥ في برامج بناء السلام"، بوجومبورا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٨٦ - بالنسبة للموضوع المتعلق بالحلول الدائمة للمسائل المتعلقة بالأراضي، تواصلت خلال الفترة المستعرضة التطورات التي سُجّلت في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وواصل الفريق التقني المتكامل تقديم الدعم للحكومة، ولا سيما وزارة موارد المياه والبيئة والتنمية الإقليمية، في تحديد الأراضي التابعة للدولة وترسيمها. وتستخدم هذه الأراضي منذ ذلك الحين لبناء قرى ريفية متكاملة، ولأغراض الزراعة دعماً للعائدين وضعاف الحال، كالمشردين داخليا، وبناء الهياكل الاجتماعية الأساسية.

٨٧ - وبمبادرة من الرباطات النسائية، تمت صياغة مشروع قانون الميراث الذي ينظم وصول المرأة إلى الأراضي. وتمت إحالته بعد ذلك إلى الحكومة لتتناوله بالتحليل.

٨٨ - وصدر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ القانون المنقح لولاية اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات وعضويتها وأساليب تنظيمها وعملها. والجديد في هذا القانون هو أن قرارات اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات قرارات نافذة، وأن المعالجة السريعة للقضايا التي يمكن إيجاد تسويات ودية لها تغلقها على مستوى لجان المقاطعات.

٨٩ - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمت تسوية ١٨٢٣ نزاعاً في جميع أنحاء البلد. ويقوم الباشينغانتاهيا، وهو هيكل وساطة تقليدي، بدور هام في حل نزاعات الأراضي. غير أن انعدام الأمن المرتبط بالتراعات على الأرض لا يزال مستمراً في جميع أنحاء البلد.

### مساهمة الشركاء الدوليين

٩٠ - تقوم سويسرا بدور نشط في هذا المجال؛ فقد ساهمت خلال النصف الثاني من السنة في وضع ورقة بشأن السياسة المتعلقة بالأراضي ومشروع القانون ذي الصلة. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة مساعدة اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات في عملها الهام المتعلق بتسوية التراعات على الأراضي والاضطلاع بأعمال الوساطة في تسويتها.

## ٢ - إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

إلى حكومة بوروندي

(ك) القيام، بالتشاور مع الشركاء الدوليين، بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الطويلة الأجل لإعادة إدماج مقاتلي قوات التحرير الوطنية السابقين والأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة والجنود المسرحين والعائدين والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة

المتضررة من النزاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات المحلية والبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع مراعاة تجارب معينة كتجربة برنامج القرى الريفية المتكاملة؛

(ل) مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة مسألة توحيد المرتبات في القطاع العام.

إلى لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

(د) تقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجية طويلة الأجل متمحورة حول المجتمعات المحلية تلبي الاحتياجات في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين اقتصاديا واجتماعيا، مع إيلاء اعتبار خاص للنساء والجنود المسرحين والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والعائدين والمشردين داخليا والفئات الأخرى المتضررة بشدة من الحرب، وتوفير الدعم المنسق لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٩١ - وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتضررين من النزاع اعتمدها مجلس الوزراء في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. وتأتي هذه الاستراتيجية الجديدة نتيجة لعملية طويلة من المشاورات مع جميع الوزارات المعنية، شملت الشركاء في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتستهدف الاستراتيجية في المقام الأول ثلاث فئات سكانية: العائدون، والمشردون داخليا، والمقاتلون السابقون. والعمل جارٍ في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المتعلقة بها، وسيستعان بها في استقطاب التأيد والشركاء لتمويل الاستراتيجية.

٩٢ - وأجريت دراسة متعددة الاختصاصات بشأن الفرص الاقتصادية وسوق العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في مقاطعات بوبانزا، ريف وبوجومبورا، وسيبيتوكي. وأتاحت الدراسة تحديد القطاعات الواعدة والفعاليات الاقتصادية المحلية التي يمكن أن تضطلع بدور فاعل في تنشيط الاقتصاد.

٩٣ - وفي إطار عمل برنامج دائرة التعمير المجتمعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حدد أعضاء المجالس المحلية المعنية بالتنمية المجتمعية ٢٧ مشروعا من المشاريع الكثيفة العمالة لتأهيل الهياكل الأساسية ستنجح وظائف مؤقتة لعدد ٤٨٥ ١ من البالغين المرتبطين بالقوات، و ٦٧٥ شخصا من ضعاف الحال الآخرين، تُضاف إلى أكثر من ١٦٠ ٢ من فرص العمل الأخرى.

٩٤ - وبسبب القيود المفروضة على الميزانية، أُرجئ تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية التي أُنشئت لدراسة أوجه التفاوت في المرتبات في الخدمة العامة.

## الإعادة إلى الوطن

٩٥ - خلال الأشهر الستة الماضية، كثفت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشركاؤها جهودهم لتشجيع أعداد كبيرة من البورونديين على العودة. وعموما، عاد إلى بوروندي ٢٣ ١٩٩ لاجئا من لاجئي عام ١٩٧٢، قدموا أساسا من جمهورية تنزانيا المتحدة. غير أن وتيرة عودة اللاجئين من مخيمات متاييلا في جمهورية تنزانيا المتحدة ظلت بطيئة جدا في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولم يزد عدد اللاجئين البورونديين الذين عادوا إلى بوروندي من مخيم متاييلا حتى ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن ٤٨٨ ٨ لاجئا. وقد عاد معظمهم إلى المحافظات الجنوبية (بوروري، وماكامبا، وروتانا) قادمين من مواقع المستوطنات القديمة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسيبقى في مخيم متاييلا أكثر من ٣٥ ٠٠٠ لاجئي بوروندي. وتتواصل سياسة الإدماج عبر القرى الريفية المتكاملة/”قرى السلام“، وكذلك عبر بناء مساكن فردية في المناطق القروية (collines).

## مساهمة الشركاء الدوليين

٩٦ - استفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسيف من المساعدة المالية المقدمة من المفوضية الأوروبية وبلجيكا لدعم إعادة الإدماج المستدام للسكان المتضررين من النزاعات المسلحة في بوروندي عن طريق تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في القرى الريفية في إطار سياسة إنشاء القرى التي تدعو إليها الحكومة وشركاؤها. وقد تلقت أنشطة الإعادة إلى الوطن وبناء القرى تمويلا من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية. وساهمت بلجيكا أيضا في إعادة اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في جمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩٧ - وسعيا إلى مواءمة جهود التنسيق داخل الأفرقة القطاعية القائمة، انضمت اللجنة المتكاملة المخصصة للإعادة والإدماج، إلى الإطار الذي وضعه المنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء لرصد مبادرات مؤسسات بریتون وودز، وغير اسمها إلى الفريق القطاعي لتحقيق تعافي المجتمعات المحلية، والإعادة وإعادة الإدماج. ويرأس الفريق وزير التضامن الوطني، ويشاركه في رئاسته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، ويتمثل هدفه الأساسي في تنسيق عملية تحقيق تعافي المجتمعات المحلية وإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح على المستوى الوطني، إلى جانب المجتمعات المحلية المستضيفة.

٩٨ - وفي سياق الاستراتيجية المتكاملة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وضعت منظومة الأمم المتحدة برنامجا متكاملا للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية للمتضررين من النزاع المسلح. وسيركز هذا

البرنامج المتكامل على ثماني محافظات، مع التركيز بخاصة على العائدين، والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين، وذلك من خلال النهج الابتكاري المتمثل في السياسة الجديدة للأمم المتحدة لخلق فرص العمل ومصادر الدخل وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

### التحديات والمخاطر

٩٩ - ما زال انعدام التقدم في اعتماد قانون للميراث يعوق الجهود الرامية إلى تسوية مشكلة حصول المرأة على الأراضي عن طريق الميراث، وبخاصة الأرامل واليتيمات. ولم تتحقق الوعود التي قُدمت بشأن زيادة توعية السكان بهذه المشكلة التي تُعتبر شرطا لا بد منه لاعتماد القانون الجديد.

١٠٠ - وما زال العدد الكبير لضعاف الحال المزعم إعادة إدماجهم (من عائدين ومشردين داخليا، ومسرحين، وبالغين مرتبطين بالقوات، وآخرين) يشكل تحديا كبيرا لجهود إعادة الإدماج الاجتماعي. وما لم يتم إيجاد عمل مجز لهذه الفئات المهمشة، فستشكل عاملا مزعزا للاستقرار، وبخاصة في فترة ما قبل الانتخابات.

١٠١ - وعلى الرغم من أن لدى البلد الآن استراتيجية وطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لحشد الموارد لتنفيذها.

### واو - التكامل الإقليمي

توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(٤) تعزيز مشاركة بوروندي ودورها الرائد في المنظمات دون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

١٠٢ - تواصل بوروندي المشاركة في الاجتماعات القطاعية لتحقيق اندماجها الكامل في جماعة شرق أفريقيا. ويُضاف إلى ذلك أن جماعة شرق أفريقيا - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سبيلها إلى التفاوض على الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة.

١٠٣ - ويتعين على بوروندي المواصلة بين عضويتها في عدة جماعات اقتصادية إقليمية.

١٠٤ - وشهدت الفترة المستعرضة الانتهاء من المفاوضات على الاتفاق المنشئ للسوق المشتركة والتوقيع عليه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول شرق أفريقيا. ويجري التحضير الآن للتصديق عليه. وسيكون من الضروري

أيضا إطلاق حملة كبيرة لإذكاء الوعي تستهدف مختلف الشركاء الوطنيين لزيادة دعمهم وتفهمهم للفرص التي تتيحها السوق المشتركة.

١٠٥ - ولتتمكن من سرعة تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والتعجيل بتوحيد النظام الجمركي في بوروندي مع أنظمة البلدان الأخرى في جماعة شرق أفريقيا، نظمت لكبار المسؤولين البورونديين في شراكة مع مكتب الضرائب الرواندي، حلقة عمل لبناء القدرات.

١٠٦ - وقد تم إنشاء فريق لتنسيق التكامل الإقليمي يضم أعضاء الحكومة، وكذلك الشركاء في التنمية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد بدأ الفريق في أداء مهامه.

١٠٧ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقّعت بوروندي مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مذكرة تفاهم على تمويل يقدم إليها بمبلغ ٤,٤ ملايين يورو. ويتعلق هذا الاتفاق بتعويض بوروندي عن الخسائر في إيراداتها من الصادرات في أعقاب انضمامها في إطار التكامل الإقليمي إلى جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

١٠٨ - وعُقد المؤتمر الأول لرؤساء برلمانات بلدان الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في بوجومبورا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. واجتمعت وفود كل من بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة رؤساء المجالس البرلمانية لكل منها لمعالجة قضايا السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى وحالة تنفيذ المشاريع الإنمائية والتعاون بين الدول الأعضاء.

١٠٩ - في آب/أغسطس ٢٠٠٩، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومنظمات المجتمع المدني، اجتماعا للمنطقة دون الإقليمية ضم الرابطات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي. وأسفر الاجتماع عن اعتماد خطة عمل دون إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك في إطار رصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١١٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظمات المجتمع المدني، اجتماع مائدة مستديرة في بوجومبورا عن تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتم اعتماد برنامجي عمل إقليميين، أحدهما عن السلام والأمن، والآخر عن الديمقراطية والحكم الرشيد. وسيتم تنفيذهما على مدى خمسة أعوام (٢٠١٠-٢٠١٤).

## مساهمة الشركاء الدوليين

١١١ - في أعقاب اتصالات ثنائية، أعرب الشركاء في التنمية، وهم تحديدا ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا، وفنلندا، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، و صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن استعدادهم لمساعدة بوروندي.

١١٢ - وهناك بعض الشركاء الذين اضطلعوا بالفعل بالتزامات (المملكة المتحدة من خلال إدارة التنمية الدولية، وألمانيا من خلال الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبلجيكا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي)، في حين ينتظر آخرون اعتماد خطة العمل الاستراتيجية للإدماج الإقليمي لبوروندي ليحذوا حذوهم. وتمول سويسرا مباشرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (تدريب الدبلوماسيين من بلدان المنطقة)، وكذلك مشروعا لإصدار شهادات للموارد المعدنية.

١١٣ - وكان فريق تنسيق الإدماج الإقليمي لبوروندي، الذي يرأسه وزير شؤون جماعة شرق أفريقيا، وتشارك المملكة المتحدة في رئاسته، ويضم في عضويته عدة شركاء في التنمية ممن يقدمون مساعدة إلى هذا البرنامج، قد اجتمع للمرة الثانية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ لاعتماد خطة العمل الاستراتيجية لوزارة شؤون جماعة شرق أفريقيا وخطتها الاستراتيجية للاتصالات.

## التحديات والمخاطر

١١٤ - يجب على بوروندي، إذا أرادت أن تستكمل اندماجها في جماعة شرق أفريقيا أن تبذل جهدا لتدريب صفوف عناصرها على تعلم الإنكليزية (لغة معاهدة جماعة شرق أفريقيا) وأن تُسوى اشتراكها في الميزانية.

١١٥ - ويتعين على بوروندي أن تستعد للآثار التي ستترتب على انضمامها إلى الاتحاد الجمركي، الذي سيسفر في البداية عن منافسة شديدة في سوقها الداخلية.

## زاي - تنسيق المعونة

### توصيات لجنة بناء السلام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى الحكومة البوروندية

(س) مواصلة توفير التوجيهات لفريق التنسيق مع الشركاء، بهدف التحوار بشكل منتظم وبناء مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بشأن الأولويات الواردة في الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتوفير التوجيهات أيضا للحوار

السياساتي المتعلق بفرص الموازنة بين الإطارين الاستراتيجيين في ضوء الاستعراض المقبل لورقة استراتيجية الحد من الفقر، سعياً لتبسيط أعباء مهمتي الرصد وإعداد التقارير، والتخفيف منها.

إلى لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين

(ز) بذل كل الجهود من أجل الحفاظ على مستوى المساهمات المالية التي تم التعهد بتقديمها في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في عام ٢٠٠٧، والوفاء بهذه التعهدات كاملة، وتوفير موارد إضافية تساعد بوروندي على مواجهة الصعوبات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية والغذائية العالمية؛ ومواصلة تقديم المساعدة لحكومة بوروندي على نحو يمكنها من استخدام هذه الموارد بفعالية؛

(ح) تقديم الدعم الاستراتيجي لإجراء الاستعراض المقبل لورقة استراتيجية الحد من الفقر وما يبذل من جهود لحشد الموارد في هذا الشأن؛ واستخدام هذا الاستعراض كإطار لإجراء حوار سياسي مع حكومة بوروندي عن فرص الموازنة بين ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي؛

(ط) مساعدة حكومة بوروندي على إقامة شراكات جديدة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛

(ي) العمل كوسيط يكفل قيام علاقات وثيقة ودائمة بين الشركاء الدوليين في بوجمورا ونيويورك، سعياً لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض، بالاستناد إلى آليات فريق التنسيق مع الشركاء.

١١٦ - شهدت الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تحضيرات لمؤتمر فريق باريس الاستشاري الذي عقد في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والذي جمع بين الحكومة وشركائها الفنيين، وشركائها الماليين بصورة خاصة. ولم يكن الهدف المنشود من المؤتمر هو حشد أموال إضافية، بل مناقشة رؤية متوسطة الأجل للتنمية المستدامة، والانتقال من اقتصاد الفترة التي تلي انتهاء النزاع إلى اقتصاد قائم على التنمية. واتخذ قرار بإجراء رصد لتنفيذ التوصيات مرة كل ثلاثة أشهر خلال اجتماعات المنتدى الاستراتيجي.

١١٧ - وقد شددت حكومة بوروندي تشديداً خاصاً على النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وتم تحديد الزراعة، والطاقة والمياه، وتنمية القطاع الخاص، والطرق والمواصلات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، باعتبارها قطاعات رئيسية تساهم في زيادة النمو الاقتصادي. وطلبت الحكومة إلى شركائها أن يوفّقوا

بين ما يتخذونه من إجراءات وهذه الأولويات، وأن يزيدوا من مساهماتهم المالية في هذه القطاعات.

١١٨ - وأجمع الشركاء التقنيون والماليون في رأيهم بأن الحوار خلال اجتماع المنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء قد تميّز بنوعيته العالية. وقد استعدّ أعضاء الحكومة استعدادا جيدا لهذا الحوار الذي أتاح للجهات المانحة فرصة ثمينة لمناقشة الحكومة بشأن اختيارها للأولويات خلال السنوات القادمة. وستنظم اجتماعات المنتدى الاستراتيجي بصورة أكثر انتظاما، وسيعتمد برنامج اجتماعات سنوي لهذا الغرض، تدرج في جدول أعماله موضوعات تم تحديدها بوضوح توخيا لزيادة الاتساق.

١١٩ - وبدأت تتضح معالم الدمج بين الإطارين الاستراتيجيين (الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام)، وأصبح فريق الرصد والتقييم التابع لفريق التنسيق بين الشركاء (وهو الفريق الذي يتولى الإعداد لاجتماعات المنتدين السياسيين والاستراتيجيين، ويضع المبادئ التوجيهية الخاصة بالأفرقة القطاعية) الآن فريقا وحيدا، مما أسفر عن زيادة الاتساق بين الإطارين الاستراتيجيين. وتم الدمج أيضا، للمرة الأولى، بين الأفرقة الموضوعية التابعة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام والأفرقة القطاعية التابعة للإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، وأسندت إلى الأفرقة القطاعية المذكورة مسؤولية صياغة الفصل المخصص لها في تقارير الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

١٢٠ - وتعمل غالبية الأفرقة القطاعية بصورة جيدة، ويهدف عملها إلى زيادة فعالية المعونة الأجنبية. وتجتمع هذه الأفرقة بصورة منتظمة، وتثار خلال اجتماعاتها أي مشاكل تتعلق بالتنسيق بين الإطارين أو التوفيق بينهما. وقد أعيد تنشيط الفريق القطاعي المعني بالتكامل الإقليمي بعد فترة توقف دامت عاما كاملا. وجرت مشاورات بين الشركاء العاملين في القطاع بشأن كيفية تحويل الفريق الموضوعي الموسّع إلى فريق قطاعي معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يحمل اسم "منتدى الشركاء في مكافحة الإيدز". بيد أنه لا بد من الارتقاء بمستوى التزام الشركاء الرئيسيين، وبخاصة بعض الشركاء المتعددي الأطراف.

١٢١ - وفيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والميزاني، انتهى عدد من القطاعات من صياغة استراتيجياتها القطاعية، فيما تعمل قطاعات أخرى على صياغتها، ومن بينها قطاع الطاقة ذو الأولوية. وقد أجرت ثمان وزارات تجارب لوضع أطر إنفاق متوسطة الأجل، لكن هذه الأطر ستكتسب مزيدا من الأهمية إذا ما نوقشت على مستوى الأفرقة القطاعية.

١٢٢ - وقد بقي الشركاء الماليون الثنائون والمتعددي الأطراف أوفياء لبوروندي على الرغم من الأزمة المالية. فقد قدمت ألمانيا وبلجيكا ما يقرب من ضعف مساعدات التمويل التي

قدمتها في السابق، وأكدت هولندا أن بوروندي هي البلد الشريك الوحيد الذي لن يسجل أي انخفاض في المساعدة الإنمائية الأجنبية التي يتلقاها منها لعام ٢٠٠٩.

١٢٣ - تأخر تسديد الدفعات المخصصة للمساعدة الميزانية العامة أكثر مما كان متوقعا. وكانت حكومة بوروندي قد خصصت ميزانية قدرها ١٢٨ بليون فرنك بوروندي لعام ٢٠٠٩ بأكمله، لم يصل منها سوى ٥٣,٩ بليون فرنك بوروندي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسدد البنك الدولي والنرويج مساهماتهما لعام ٢٠٠٩ في عام ٢٠١٠. وبذلك يصل المبلغ الإجمالي إلى ٩٨,٣ بليون فرنك بوروندي. ويبين هذا المثال كيف يصعب التنبؤ بحجم المعونة التي تتلقاها بوروندي. وبالتالي فإن من الصعب على وزارة المالية أن تدير ميزانية الدولة عندما لا تتوفر لها رؤية واضحة للسحوب المالية.

١٢٤ - وقد عقد القطاع الزراعي اجتماع مائدة مستديرة لبرنامج أفريقي (من برامج نيباد)، وبدأت منظمات الفلاحين بتنظيم صفوفها للقيام بحملة لكسب التأييد في المجال الزراعي.

### التحديات والمخاطر

١٢٥ - ليس لوزارات القطاعات أي سيطرة على تنسيق المعونة. بل إن الجهات المانحة هي التي توجه فكرة التنسيق بدلا من الوزارات.

١٢٦ - وفيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به رئيسا فريق التنسيق بين الشركاء، فإن البعض يتولى القيادة، فيما يؤدي البعض الآخر دورا مكملا.

١٢٧ - ولا يزال وجود المجموعات (فريق تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق التنسيق في حالات الطوارئ) مبعثا للارتباك. ويجذب بالتالي التأكيد على ضرورة قيام علاقات اتصال جيدة بين المجموعات والأفرقة القطاعية لتفادي الازدواجية في الجهود.

١٢٨ - إن عدم القدرة على التنبؤ بموعد دفعات المعونة التي تقدمها الجهات المانحة لدعم الميزانية، وتأخر هذه الدفعات، يحدان من قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها.

١٢٩ - غالبا ما تكون المعونة الميزانية التي تُعد بها الجهات المانحة مقرونة بشروط تتغير أثناء فترة الميزانية، مما يجعل التنبؤ بها صعبا.

١٣٠ - ويتمثل التحدي الأخير في القدرة على حشد القدر اللازم من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل إجراءات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الدمج الاجتماعي - الاقتصادي للأشخاص المتضررين من النزاع.

## ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

١٣١ - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز والاتجاهات العامة للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بما فيها التحديات والمخاطر في كل مجال، والتوصيات التي من شأنها تخفيف تلك المخاطر. ويأتي التقدم المحرز خلال الفترة نتيجة لما بذلته الحكومة وشركائها من جهود لترسيخ سلام دائم في بوروندي، وهي جهود ترتبط ارتباطا مباشرا بالتوصيات الواردة في التقرير المرحلي الثالث الذي قدمته الحكومة إلى لجنة بناء السلام بنيويورك في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

١٣٢ - وقد صيغ هذا التقرير أثناء تنفيذ فريق التنسيق بين الشركاء لعملية دمج الإطارين الاستراتيجيين (الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام). والآن أصبح فريق الرصد والتقييم التابع لفريق التنسيق بين الشركاء فريقا وحيدا، مما أسفر عن زيادة الاتساق بين الإطارين. وتم الدمج أيضا وللمرة الأولى بين الأفرقة المواضيعية العاملة ضمن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والأفرقة القطاعية العاملة ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر؛ والآن تضطلع هذه الأفرقة القطاعية بالمسؤولية عن صياغة الفرع المتعلق باختصاصها من تقارير الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

١٣٣ - وقد أحرز قدر كبير من التقدم في الإعداد للانتخابات. ويتوفر الآن إطار قانوني وتنفيذي، بالإضافة إلى حشد قوي للجهود من جانب الحكومة وشركائها لتمويل الصندوق المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٤ - وقد بذلت الحكومة وشركاؤها الجهود اللازمة لتحسين أساليب الحكم ومكافحة الفساد. وأنشئت مؤسسة أمين المظالم بموجب قانون، وخصصت ميزانية قدرها ٥٠٠ مليون فرنك بوروندي لتشغيلها في عام ٢٠١٠. وقامت وزارة شؤون الحكم الرشيد، بدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحملة توعية بالإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد.

١٣٥ - وانتهت عملية تسريح المقاتلين السابقين في قوات التحرير الوطنية والمعارضين لها، وإعادة دمج المرتبطين بهم من بالغين وأطفال.

١٣٦ - وقد أسهم القانون المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تسريع نزع سلاح المدنيين، بيد أن من الضروري مواصلة هذه العملية.

١٣٧ - واستمر تعزيز قدرات القضاة وقوات الشرطة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام الجديدة من القانون الجنائي الجديد، لكن تطبيق القانون المذكور ما زال معلقا بانتظار إصدار مدونة

الإجراءات الجنائية. ويناقش البرلمان حالياً مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

١٣٨ - وقد انتهت المشاورات الوطنية داخل بوروندي لوضع آليات للعدالة الانتقالية. وسوف تبدأ المشاورات مع مجموعات الشتات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، وستعقد في دار السلام وبروكسل ومونتريال، شرط توافر التمويل اللازم لعقدتها.

١٣٩ - وتتمتع النساء الآن بتمثيل أفضل في صفوف مهنة القضاء، ويتضمن قانون الانتخابات الجديد عدداً من الأحكام المتعلقة بوضع المرأة، أهمها منح النساء حصة ٣٠ في المائة من مقاعد المجالس المحلية.

١٤٠ - وقد جاء القانون المنقح للجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات بأفكار جديدة، وينص على أن لجان المقاطعات هي المرجع الأول للانتصاف في حالات التسوية دون تراض. وقد انتهى العمل على الاستراتيجية الوطنية لإعادة الدمج بصورة مستدامة، وأصبحت جاهزة للتطبيق الآن؛ ولم يتبق سوى حشد الموارد الضخمة اللازمة لتنفيذها.

١٤١ - وواصلت الحكومة برنامج التكامل الإقليمي بدعم من شركائها.

١٤٢ - ويتواصل الحوار بين الشركاء والحكومة، لكنه يحتاج إلى بعض التحسين.

١٤٣ - وقد استُند في صياغة التقرير الرابع إلى الخبرة المكتسبة من التقارير الثلاثة السابقة. وبما أن الأفرقة القطاعية العاملة ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر تولت للمرة الأولى صياغة التقرير، فقد شارك أعضاؤها مشاركة فعالة في هذا العمل، كما أتيحت الفرصة أمام سائر أصحاب المصلحة (المجتمع المدني، الرابطة النسائية، المجموعات الدينية، القطاع الخاص، المجالس التقليدية لحل النزاع وبناء السلام) للمساهمة في هذا العمل من خلال المنتدى الاستراتيجي.

## التوصيات

### الإدارة السليمة

#### الانتخابات

١٤٤ - ضمان هئية بيئية مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، ولا احترام الجميع لما تسفر عنه من نتائج، بما يتفق والقوانين السارية، بوسائل منها:

(أ) احترام الحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة حرية الرأي وحقوق الأحزاب السياسية في عقد اجتماعات والاضطلاع بأنشطة أخرى بما يتماشى مع القانون،

- (ب) ضمان إتاحة الوصول إلى وسائل الإعلام على قدم المساواة،
- (ج) ضمان حياد الإدارة العامة في العملية الانتخابية،
- (د) مواصلة التشجيع على تهيئة ظروف مواتية لتعزيز الحوار بين جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية،
- (هـ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استتباب الأمن أثناء العملية الانتخابية وتعزيز انتهاج سياسة عدم التسامح مع استخدام العنف والترهيب.
- ١٤٥ - تشجيع الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام وجماعات الشباب على احترام مدونات السلوك الحميد التي قاموا بتوقيعها.
- ١٤٦ - زيادة جميع الجهود التي يلزم أن تبذلها الحكومة وشركاؤها لكفالة توافر الموارد التقنية والمالية اللازمة لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ في أقرب فرصة ممكنة وبالشروط المتفق عليها.
- ١٤٧ - الانتهاء من إعداد القوائم الانتخابية في وقت مبكر بشكل كافٍ (آذار/مارس ٢٠١٠) للوفاء بالمواعيد النهائية المبينة في الأمر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
- ١٤٨ - تمكين مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين من الانتشار من بداية الحملة الانتخابية الأولى وحتى الإعلان عن نتائج الاقتراع الأخير.
- الحكم الرشيد ومكافحة الفساد**
- ١٤٩ - وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، بغية تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.
- ١٥٠ - التفكير في إدراج مؤشرات الحكم الرشيد في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر مستقبلاً (المرحلة الثانية).
- ١٥١ - وضع خطة عمل واقعية لتعزيز آليات ومؤسسات مكافحة الفساد، وتزويد النظام القضائي بالوسائل اللازمة لتقديم المخالفات المرتبطة بالفساد إلى العدالة.
- ١٥٢ - تزويد ديوان المحاسبة بالموظفين المطلوبين منذ عدة أعوام، والاعتداد بما يقدمه من توصيات.
- ١٥٣ - توسيع نطاق عمليات التفتيش العامة التي تجريها الوزارات أو مجموعات الوزارات.

- ١٥٤ - كفالة عقد اجتماعات شهرية للفريق القطاعي المعني بالحكم الرشيد، وتوفير معلومات مرتدة ومنتظمة عن العمل الذي تقوم به الأفرقة الفرعية أثناء هذه الاجتماعات.
- ١٥٥ - المتابعة المستمرة أثناء هذه الاجتماعات لمساهمات الشركاء المتنوعة في العناصر المختلفة للحكم الرشيد في بوروندي، وذلك لتيسير الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

### اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

- ١٥٦ - كفالة ملء المناصب المتبقية التي وُعدت بها قوات التحرير الوطنية.

### قطاع الأمن

- ١٥٧ - تنفيذ الإصلاحات المقترحة في نظام الدفاع والأمن في بوروندي.
- ١٥٨ - مواصلة الجهود المبذولة من أجل تأهيل قوات الدفاع والأمن مهنيًا في أنحاء البلد لضمان مستوى أعلى للأمن.
- ١٥٩ - زيادة الجهود الرامية إلى نزع سلاح السكان المدنيين ومراقبة الأسلحة التي بحوزة قوات الأمن والدفاع، بهدف تعزيز الأمن حول مواقع الانتخابات ورفع ثقة الجمهور في هذه القوات، وذلك تحديداً عن طريق إنجاز حملة ثانية لتزاع سلاح المدنيين طوعاً قبل إجراء الانتخابات.
- ١٦٠ - ضمان حياد/نزاهة قوات الأمن والدفاع وتأهيلها مهنيًا أثناء العملية الانتخابية.

### العدالة وسيادة القانون

#### حقوق الإنسان وسيادة القانون

- ١٦١ - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المؤقت الثالث المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأهمها:

(أ) احترام حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ب) إرساء سيادة القانون واحترامها؛

(ج) إنهاء حالة الإفلات من العقاب؛

(د) تحسين الشفافية في نظام العدالة ومعالجة مشكلة بطء إجراءات التقاضي.

- ١٦٢ - وضع الصيغة النهائية للقانون المقترح المنشئ للجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة، وفقاً لمبادئ باريس، حتى تباشر اللجنة أعمالها في أقرب فرصة ممكنة.

١٦٣ - المضي قدماً على وجه السرعة بتصحيح قانون العقوبات وإصدار قانون الإجراءات الجزائية الجديد.

١٦٤ - التعجيل بتنفيذ خطط العمل التي وُضِعَت للتعامل مع مسائل تدريب القضاة والموظفين القضائيين، وقضاء الأحداث واكتظاظ السجون.

١٦٥ - وفيما يتعلق باكتظاظ السجون والقضايا المتراكمة في النظام القضائي، ينبغي اتخاذ تدابير أخرى، وبخاصة من الناحية التشريعية، لتحسين عمل النظام القضائي ودرجة كفاءته، ولزيادة تيسير اللجوء إلى القانون، وبخاصة في المقاطعات.

#### العدالة الانتقالية

١٦٦ - إنهاء دورة المشاورات الوطنية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك المشاورات الجارية مع البورونديين في الشتات، بهدف المضي قدماً في وضع مشروع التقرير النهائي مع مراعاة الاحترام التام لمبدأي الحياد والشفافية.

١٦٧ - إعادة فتح المناقشات بشأن المسائل المتعسرة، وهي استقلال المدعي العام بالمحكمة، والعلاقة بين لجنة الحقائق والمصالحة، والمحكمة الخاصة.

#### وضع المرأة

١٦٨ - مواصلة الجهود المبذولة لضمان المشاركة النشطة للمرأة أثناء الانتخابات، في كل من التصويت والترشح في الانتخابات.

١٦٩ - تحسين عملية جمع الإحصاءات المتعلقة بالمرأة في النظام القضائي، لتحديد وصقل ما يتعين تنفيذه من السياسات التي تلي احتياجات المرأة.

١٧٠ - مواصلة الجهود المبذولة لبلوغ نسبة تمثيل للمرأة لا تقل عن ٣٠ في المائة في جميع المجالات العامة.

#### المسائل الاجتماعية - الاقتصادية

##### المسائل المتعلقة بالأراضي

١٧١ - زيادة الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لضمان فعالية عمل آليات حل النزاعات في تسوية النزاعات على الأراضي.

١٧٢ - دعم اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى في تنفيذ ولايتها الجديدة.

١٧٣ - التعجيل باستعراض واعتماد قانون الميراث، الذي ينظم عملية حصول النساء على الأراضي.

### إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي

١٧٤ - إنجاز خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.

### التكامل الإقليمي

١٧٥ - إنجاز استراتيجية وطنية للتكامل الإقليمي قائمة على نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لدخول بوروندي في مجموعة دول شرق أفريقيا، والانتهاج من تعيين القائمين على عملية التكامل ونواتجها.

١٧٦ - زيادة الجهود المبذولة لتحسين تدريس الإنكليزية، وتحسن الأداء على نطاق إدارة الأعمال لتلبية متطلبات التكامل الإقليمي بشكل مناسب.

### تنسيق المعونة

١٧٧ - تعزيز الحوار وإطار الشراكة القائم بين الحكومة وشركائها الدوليين، حتى يتسنى إعلام كل طرف بشكل أفضل بتدفقات المعونة واحتياجات الميزانية المتوقعة والفعلية، بما يحقق تحسين عملية تنسيق المعونة.

١٧٨ - زيادة إشراك جهات فاعلة رئيسية معينة، سواء من جانب الحكومة أو من جانب شركائها، في عملية تنسيق المعونة الدولية، حتى يتسنى للفرق القطاعية أداء وظائفها.

١٧٩ - العمل في سياق الدمج بين الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، على أن يتناول الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر المواضيع المدرجة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

١٨٠ - ضمان شفافية التخطيط الحكومي، بما في ذلك وضع الميزانية، وأن تكون مساعدات الميزانية ذات نمط يمكن التنبؤ به، وأن تُحترم التنبؤات الموضوعية، من أجل تمكين الحكومة من تحقيق أهدافها.